

## مسارات التحولات الكبرى في السياسات العالمية: أنماط المفهمة الجديدة

## Paths of Mega Changes in global policies: the New

## Conceptualization Patterns

د. فاطمة بقدي

أستاذة محاضرة أ بكلية العلوم السياسية،

جامعة الجزائر 03، الجزائر<sup>(1)</sup>

الملخص:

يتصاعد زخم وكثافة التحولات الدولية والعالمية في العقود القليلة الماضية بشكل لافت للدارس المتخصص أساسا، لذا أصبح من البديهي استعمال لفظة "الجديد" "New" كمترادف لأغلبية المفاهيم المتبلورة حديثا في المجال الدولي العالمي خاصة الدراسات الدولية، وهو نفسه، كتخصص أكاديمي وكمجال دراسي، تعرض للتطور والبلورة، من تخصص علاقات دولية، سياسات دولية إلى سياسات عالمية، لتوصيف معالم الواقع المتغير حاليا والمؤسس لإعادة تشكيلها. وفي العمق، تتبلور وتتسج تحولات عميقة وثابتة وبطيئة التشكل، هذا ما أدى إلى زيادة التركيز على دراسة هذه التغيرات في المنظومة الدولية/العالمية في عدة اتجاهات، من أهمها، أولا: انعدام القطبية Non Polarity، فحسب ريتشارد هاس Richard Haas أصبحت خاصية لافتة ذلك لعدم تركيز القوة في ظل توزيع الموارد، والقدرة على التأثير بين عدد كبير من الفاعلين. ثانيا: انتقال القوة للقارة الآسيوية Power Transition وثالثا: الفوضوية الدولية حسب أطروحة ايان بريمر في كتابه "عالم المجموعة الصفريّة" G-Zero World، أن التحولات الحاصلة ستؤدي سترسخ حالة الفراغ وعالم "بدون قيادة". تعبر كل هذه المعطيات وغيرها عن حالة ومرحلة اللاتبات والانتقال والتحول المستمر ضمن ديناميكيات واسعة وعلاقة، تجلب معها تحولات مجهرية لا متناهية، من ضمن تأثيراتها، لغة التحليل "تكوين المفهمة الجديدة"، وتغير مستويات ومضمون التحليل والدراسة للواقع العالمي المتعدد الاتجاهات.

الكلمات المفتاحية: التغيير العالمي، التحول، ما بعد النظام الليبرالي الدولي، الإضطرابات، المفهمة الجديدة.

**Abstract:**

It is clear that, the momentum and intensity of international/global transformations have been remarkably high in the last few decades, that's why, the term "New" is widely used in the majority of newly developed concepts in international-global levels, the branch itself is transforming, from International relations to international policies to reach the global policies. To describe the changing realities, has led to a greater focus on several directions. First: the Non-Polarity: by Richard Haas because of the lack of concentration of power in the distribution of resources, and the ability to influence among a large number of actors. Second: The Power Transition of the Asian Continent, and Third: International

<sup>1</sup> -bakdi\_fatima@yahoo.fr

Anarchy According to Ian Bremer's thesis in G-Zero World, the transformations that will take place will establish the vacuum and a world without leadership. The state, stage of transition and continuous transformation within vast and deep dynamics, with microscopic transformations, among them, the language of analysis "the formation of the new concept" and changing levels, content of analysis in the study of the multi-directional world realities.

### مقدمة:

يشهد العالم مرحلة انتقالية من نظام قديم الى نظام جديد لا يزال يتشكل، وتتعدد وتتعدد ضمنها اتجاهات والأطر الحاكمة للتغيرات العالمية، ذات الخاصية المتصاعدة المتناقمة، مما يصعب عملية اختيار المؤشرات الأكثر تعبيراً عن هذا التعقيد، في هذه الدراسة، يتم تبني افتراض وجود اتجاهات ضخمة للتحويلات العالمية، ترجع إلى المحددات الفردية أو الفرعية، وكذا التقاطع والتزامن المتفاعل بين التظاهرات الجديدة بتلك القائمة، ما يشكل حالات من "الاضطرابات": تترجم في حالات الانقطاعات وإعادة الربط وانتقالات، وتؤدي عملية تبني هذا الافتراض إلى تتبع المؤشرات والمحددات الدالة عليه وكذا المفردات والمفاهيم، ما يؤدي إلى طرح التساؤلات التالية: ما هي أهم أنماط التحويلات العالمية الكبرى؟ هل ستؤدي إلى صياغة وعي كوني جديد ونقله تجاه قيم اجتماعية ما بعد حداثة؟ إلى أي مدى يحدث التحول في النظام الدولي؟ هل هي تغيرات داخل نفس النظام الدولي أم خارجه؟ ما اللغة الجديدة المصاحبة لهذه التحويلات؟ وما هي الاتجاهات والمخرجات المتبلورة؟

### أولاً: تصورات عن اتجاهات التغيير العالمي الشامل

من المداخل المتلائمة مع الدراسة، الانطلاق من افتراض وجود التغيير العالمي الشامل « globalchange » أو التغيرات العملاقة، الضخمة "Megachanges"<sup>2</sup>، ومن أهم مظاهره، المجتمع العالمي المتشكل من القوى المتعددة، والمقصود بعملية التحول تلك التغيرات التي تصاحب عملية انتقال الأوضاع والأبنية والتفاعلات والقيم والتصورات على مستوى الأفراد والجماعات، وعلى مستوى الدول والنسق العالمي، والانتقال يكون مغايراً في الكم والنوع<sup>3</sup>. والملاحظ وجود اختلاف المعايير والمحددات التي يعتمدها الدارسون لدراسة التغيير العالمي، فهناك من يركز على الاتجاهات، الأنماط أو التغيرات الجزئية

<sup>2</sup> -As Darrell M. West defines: "Megachangereferes to dramatic shifts in social, economic, or political phenomena" that are occurring on a regular basis. Megachange (Washington, D.C.: Brookings, 2016). As per the *The Economist*, megachange is "change on a grand scale, happening at remarkable speed."

<sup>3</sup> -باحثاً مبدعاً، نحو نظرية الاقطيبية في النظام الدولي. مقارنة جديدة لدراسة التحول في النظام الدولي، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد الرابع.

أو الكلية، وسيتم المزج بينها في هذه الدراسة، كما تتعدد الدراسات من المؤسسات المتخصصة حول الموضوع. من مؤشرات التحول يمكن ذكر:

- 60% من سكان العالم يسكنون المدن.
- الزيادة السريعة لسكان العالم، من 25000 عام وصل إلى بليون، وصل إلى 02 بليون في أكثر من مئة سنة، وفي 33 سنة وصل إلى 3 بليون، ليتجاوز الرقم بعدها 7 بليون<sup>(4)</sup>.
- امتداد السياسات العالمية، المؤسسات والقيم وفق أدوار ذات النطاق الواسع.
- انتشار الشعوبية واستبعاد العقد الاجتماعي على النطاق العالمي، ما ينذر بنهاية النظام الدولي الليبرالي ما بعد الحرب العالمية الثانية.
- تحول القارة الآسيوية لأكبر منطقة تجارية عالميا وتمثل التأسيس لرؤية ومؤسسات اقتصادية بديلة وتسعى للانقلاب على النظام الاقتصادي ذو القيادة الغربية.
- صعود الصين يؤدي إلى انتقال اقتصادي إلى الشرق والجنوب، ما يؤدي إلى إضفاء طابع حيوي على بعض الفضاءات الجغرافية وتحويلها لمسرح جيوبولتيكي<sup>(5)</sup>.
- سرعة انتشار التكنولوجيا أدى إلى تحويل عمالقة التكنولوجيا إلى فواعل كونية، مع زيادة ارتباطها بالنظام العالمي والدفع نحو منظومة متعددة الأقطاب.
- فتح المجال لفهم قوة ونطاق التحولات المحتملة في النظام الدولي في العقود القادمة.

ويلخص العديد من الدارسين خصائص التغيير العالمي في عدة محددات منها:

1- سرعة التغيير: في المجال التكنولوجي ومختلف المجالات المصاحبة له، التحول من الأنظمة الشمولية إلى الأنظمة الديمقراطية، التحول من الاقتصاديات الاشتراكية الموجهة إلى الاقتصاديات الحرة المفتوحة، التحول نحو المجتمعات الاستهلاكية ومنه، التحول في منظومة القيم الاجتماعية والثقافية الاستهلاكية. انتشار الابتكار التكنولوجي المتسارع، إذ أصبحت البيانات "العملة الجديدة" في الأعمال والحوكمة بين 2013 و 2015، أنتج عدد البيانات ما لم يره الجنس البشري عبر التاريخ، فحوالي 1.7 ميغابايت من المعطيات والمعلومات الجديدة، من المترقب انتاجها كل ثانية لكل إنسان على الأرض<sup>(6)</sup>. كما أن للعامل التكنولوجي بمثابة إحداث التعادل "equalise" وتصحيح حالة اللاتماثل في القوة، ذلك أن أهمية التكنولوجيا

<sup>4</sup> - Daniel Franklin, "Introduction: meet megachange" in *Megachange: The World in 2050*, eds. Daniel Franklin and John Andrews (London: Profile Books, 2012), p 08

<sup>5</sup> - RITIKA PASSI & HARSH V. PANT, Debating Disruption in the World Order, RAISINA FILES, Vo, 03, January 2018. P. 03

<sup>6</sup> - The New global Order, 2016

هي خلق مستوى للمعادلات والقواعد في المجتمع العالمي، وخاصة أخرى للعامل التكنولوجي هي زيادة التفاوت البنوي، الهيكلي في القوة القائم.

**2-التحول في توزيع القوة:** على مختلف المستويات بداية بتوزعها على الفواعل المختلفة من غير الدول، وتأثيرات ذلك بتغيير أدوار الدولة القومية، وحتى المجال السياسي والاقتصادي والثقافي تم اخضاعه لمنطق توزيع القوة. والملاحظ أنه تحول عرضي ولكنه ذو خاصية الاستمرار التدريجي، والذي يشكل تحديات متزايدة لبنى القوة التقليدية، فالشركات المتعددة الجنسيات تستمر في النشاط خارج الدول الوطنية كفواعل اقتصادية (تقريبا 58% من أكبر 150 شركة عالمية، تمددت فروعها في 2012 إلى عدة مجالات، البترول، الغاز الطبيعي، الفحم، البنوك، شركات التأمين، عمالقة الاتصالات، المحلات الكبيرة، الشركات، السيارات، الصيدلة...) (7)، وهي تمثل التطور البعيد المدى للسيادة.

**3-الاعتماد المتبادل:والعمل على الحفاظ على الأمن العالمي وحل الصراعات بالطرق السلمية،** المساعدات الاقتصادية في مجال التنمية، تشجيع منطق حوار الثقافات لتجاوز أطروحاتصادمها.

**4-إعادة النظر في العلاقة بين العوامل الخارجية والداخلية،** وصعوبة التفريق بينها وألوية تأثير احدهما على الآخر في المجال العالمي لإحداث تحولات ملموسة، مما أدى الى الانتباه واكتشاف أهمية دراسة نماذج جديدة كأدوار الشارع، الحركات الاجتماعية، كفواعل من غير الدول.

كما يمكن إدراج أربع علامات كبرى للتغيير:

**1-التغيير في النموذج:** من مجتمع صناعي إلى مجتمع المعلومات بشكل أوسع على النطاق العالمي.

**2-التحول في بنية النظام الدولي،** جذريا ما بعد 1989، الانتقال من نظام الأحادية القطبية ومختلف التحولات الأخرى.

**3-التأثيرات العميقة لعمليات العولمة** بكل تجلياتها السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاتصالية.

**4-الظواهر ذات الانتشار العالمي،** كالظاهرة الإرهابية، تغير المناخ، حركية البشر على النطاق العالمي والهجرة غير الشرعية، الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، وغيرها من الظواهر ما يفرض إعادة النظر في

<sup>7</sup> - RITIKA PASSI&HARSH V.PANT, Op cit.P. 04

المفاهيم المختلفة والتصورات وكذا التحليل بكل مستوياته بالنظر لما تفرضه هذه الظواهر من حدة التفاعلات على مختلف النطاقات وما تفرزه من مخرجات جديدة (منطق سبب، نتيجة).

وعندما نشرح هذه العناصر الأربعة، نلمح تأثيراتها العميقة في تاريخ الإنسانية، وأن سلسلة الانتقالات من مرحلة لأخرى أعطت دفعة أو دفعات للمجتمعات الإنسانية خاصة المجتمع الأمريكي والمجتمعات الأوروبية وكذا الآسيوية، بإعادة صياغة الأبنية المجتمعية ككل، كما أن انتهاء مرحلة والدخول في أخرى مرتبط بالعامل التكنولوجي والاختراعات الحديثة.

والجدير بالذكر كذلك، أن تجتمع المؤشرات الدالة على بروز وصعود أو استنفاد نموذج ما لقواه والتأسيس لمرحلة قادمة وتحول جديد، مثلما ذهب إليه عالم الاجتماع الأمريكي "دانييل بل"، مبكراً في أربعينيات القرن الماضي كتابه حول: "المجتمع ما بعد الصناعي"، والذي قدم مبكراً نظرة مستقبلية لمعالم التأسيس لمجتمع جديد قادم دون القدرة على تسميته وتحديد شكل واضح. وكتاب فريد زكريا "عالم ما بعد أمريكا"<sup>(8)</sup> في 2008 طرح تصور مماثل تقريبا. وترتبط هذه الأمثلة وغيرها بفكرة الدخول في المراحل الجديدة يتطلب طرق جديدة لوضع المشكلات ونماذج خاصة لبحثها، أي تسقط النماذج التقليدية، ما يتطلب ظهور النماذج paradigms الجديدة في العلاقات الدولية والسياسية وفي المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وبما أن تعريف النموذج بالنسبة لتوماس كون، هو اجماع الباحثين والعلماء، في لحظة تاريخية محددة على طريقة خاصة لوضع المشكلات والنماذج المحددة لبحثها، ومع تغير الوعي العالمي بوجود تغيرات جذرية في مجال العمل، الطب، الفنون، العلوم، التعليم، الجماعات التطوعية، لم تتبلور بعد ضمن المجال الحالي وهي المجالات التي تغطي دائرة واسعة من الأنماط الجديدة للإدراكات والقيم تبرز على المستوى العالمي. أدى ذلك لزوع البدايات الأولى لتشكل النموذج الحضاري الجديد واكتشاف طرق جديدة للحياة، لكن هذا المستوى الذي وصلت إليه البشرية يطرح المزيد من التساؤلات والتحديات.

توجد العديد من المشاريع البحثية الدولية لرصد وتحليل التغيرات العميقة التي حدثت في بنية المجتمع العالمي، مثلا جاء في تقرير اتجاهات كونية لعام 2025 الصادر عن مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي<sup>(9)</sup>، توقعات تغيير جذري في النظام الذي تأسس في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بسبب صعود قوى بازغة جديدة والاقتصاد المعولم، والانتقال التاريخي للثروة النسبية والقوة الاقتصادية من الغرب إلى

<sup>8</sup> - FareedZakaria, The post American World, New York, Norton, 2008.

<sup>9</sup> - [http://www.dni.gov/nic/PDF\\_2025/2025](http://www.dni.gov/nic/PDF_2025/2025)

الشرق، والنفوذ المتنامي للفاعلين غير الحكوميين، كما أشار إلى أن الفاعلين يتغيرون وتغير القضايا المهمة المتعلقة باستمرار الرخاء العالمي، زيادة نسبة كبار السن فيها، والمحدودية المتزايدة لكل من الطاقة والغذاء والمياه، القلق بشأن التغيير المناخي، مما سيؤثر سلبا على رخاء تلك الدول.

**ثانيا: التغيير في السياسات العالمية ومستقبل النظام الدولي:**

هل تغير العالم؟ هل العالم يتغير؟ كيف يتغير؟

**اتجاهات التغيير:**

**1- اتجاه تدافعي:** تغير شهدته النظام الدولي، قطبية ثنائية، احادية تحول نحو تعددية قطبية اللامركزية او اللاقطبية.

**2- اتجاه كوني اندماجي:** اقتصادي عالمي، ذو هيمنة غربية في ظل وجود مسارات اخرى، اتحاد اوروبي، مجموعة الثمانية، صعود الصين، كتل البريكس.

**3- اتجاه ثوري:** تغيرات كبيرة في المنطقة، تغير البنية الداخلية للنظم السياسية، ارتباك لسياسات القوى العالمية، استمرارية الحدث الثوري. "الدفع نحو تغيير موازين القوى الإقليمية، تغير شكل خريطة الإقليم".

**4- اتجاه انعزالي:** وجود كتلات في افريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية، كل واحدة على حدى.

**5- اتجاه تراجع:** مختلف التراجعات، الصراع العربي الإسرائيلي، تراجع القضية الفلسطينية، تغير اهتمامات الأجندة العالمية، والاهتمام أكثر بالداخل.

يعتبر هاس ريتشارد Richard N.Haas أن الخاصية الرئيسية للقرن الواحد والعشرين هي الاتجاه نحو النظام اللاقطبي، لأن القوة موزعة بين مجموعة كبيرة من الفواعل إلى جانب مجموعة من الدول<sup>(10)</sup>. وتدل معالم ومتغيرات المرحلة الزاهنة على تحول أدوار اللاعبين في العلاقات الدولية، وستكون الاقطاب الفاعلة أحلفا مؤقتة وليست دولا قطرية، لأن التعقيدات الكبيرة في المجتمع الدولي جعلت من المستحيل قيادة العالم من طرف دولة قطرية واحدة<sup>(11)</sup>.

<sup>10</sup> -Haas Richard.N, « The Age of Nonpolarity : what will follow U.S Dominance », Foreign Affairs, Vol 87, No 3 May / June 2008, PP 44-56.

<sup>11</sup> رباح يأمينة، مرجع سابق، ص 58.

ضمن الجدل القائم حول طبيعة التغيير في النظام الدولي، ذهب برتراند بادي Bertrand Badie، قبل نهاية الألفية في كتابه "انقلاب العالم"<sup>(12)</sup> إلى القول بأن النظام الدولي يتغير في العمق، وعليه يجب إعادة النظر في دور الدولة في العلاقات الدولية، أما كينيث والتر Kenneth Waltz، فيذهب إلى عدم وجود تغيير على المستوى الدولي. يقاوم النظام الحالي واقع التغيير التحويلي حسب ما طوره John Ikenberry كتعبير عن المراحل الحرجة التي تصنعها العوامل المحلية والخارجية، وتعتبر تمزقات كبيرة، ويذهب الطرح الأمريكي تحديداً إلى الدفاع عن فكرة التغيير في النظام القائم من داخله وينفي ذلك عن أي قوة صاعدة. كما يذهب Robert.J.Lieber للقول أن القوى التعديلية هي المتسببة في الاضطراب والاختلال الحقيقي للقواعد الناعمة للنظام العالمي<sup>(13)</sup>. من الأسئلة المهمة المطروحة بقوة: هل تشكل الولايات المتحدة الأمريكية اختلالاً في النظام العالمي؟ ومن داخل المنظور الأمريكي يتم تحليل ذلك بأن الظاهر وللوهلة الأولى يبدو ذلك صحيحاً، مثل سياسات الرئيس الحالي "دونالد ترامب" من خلال العديد من الأمثلة كرهبته الانسحاب من اتفاقية التغيير المناخي وعلان الشراكة العبر أطلسي حول اتفاقية التجارة، عودة العلاقات الدبلوماسية مع كوبا، الرغبة في إعادة التفاوض على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA، الرغبة في إعادة التفاوض مع إيران حول الاتفاق النووي، خروج الولايات المتحدة من منظمة UNESCO، الشك في الالتزامات الأمريكية الأوروبية تجاه الوطن، نقد الأمم المتحدة وكيفية تعاملها مع كوريا الشمالية في حصولها على برامج صواريخ نووية بطرق غير شرعية، وكذا تكراره لعبارة "أمريكا أولاً" يوحي بالتراجع الأمريكي عن لعب دور فعال في الحفاظ على النظام الاقتصادي والأمني الذي وضعته منذ 1945<sup>(14)</sup>. وقد سبقه الرئيس "بارك أوباما" الذي حصل على النقد "لسياسته التراجعية الإنسحابية" كرد فعل لسياسة إدارة الرئيس جورج لبوش التدخلية، بعد حوالي سبعة عقود من السياسة التدخلية والمشاركة العميقة في النظام الدولي والقيادة العالمية. ويظهر ذلك في تخفيض النفقات الواسع والواضح في أوروبا والشرق الأوسط وآسيا. عدم وجود رد أمريكي واضح من التدخل روسيا في القرم شرق أوكرانيا 2014، تراجع سريع في العراق في ديسمبر 2011، الترقب الاستراتيجي الأمريكي في سوريا بعد استعمالها للأسلحة الكيميائية وكذا البرنامج النووي لكوريا الشمالية. استمرار الرفض الانضمام لمحكمة الجرائم الدولية، كل هذه الأمثلة وغيرها تثبت أن الولايات المتحدة الأمريكية تبتسم "الدولة المنسحبة عالمياً".

<sup>12</sup> - بادير تراند، سمو نسمار يكلود، انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي، تر: سوز انخيل، ط1، القاهرة: دار العالم الثالث بالتعاون مع مركز الفرانسيلثقافتو التعاون العلمي، قسم المترجم والنشر، 1998.

<sup>13</sup> - RITIKA PASSI & HARSH V. PANT, Op.cit. P. 06

<sup>14</sup> - Ibid., P. 10

ورغم كل ذلك فالولايات المتحدة الأمريكية ليست عامل وفاعل يصنع الاضطراب في النظام الدولي لأنها تحافظ على أسسه: السيادة، الوحدة الوطنية وحكم القانون، واعتبار مصادر عدم الاستقرار والاضطراب في النظام الدولي الحقيقية هي القوى التعديلية خاصة روسيا والصين وإيران وكوريا الشمالية، وكذا الفواعل من غير الدول مثل حزب الله والقاعدة وتنظيم الدولة<sup>(15)</sup>. حيث تقوم القوى التعديلية بالاستفادة من النظام الدولي الليبرالي، وتخرق القواعد المنظمة له، وتسعى لتغييره خاصة على المستوى الإقليمي ثم العالمي، إلى جانبها، تعتبر الدول الفاشلة كمصدر للاضطراب الدولي والجوار الإقليمي، لكن يبقى الدور الأمريكي مهما، إذ لا توجد دولة أخرى، لا تحالف ولا تجمع إقليمي ولا أي سيرورات للحفاظ على استقرار النظام الليبرالي الدولي وصعود القوى التعديلية يؤدي إعادة النظر في القيادة الأمريكية.

يقدم تشارلز كيني، الزميل بمعهد التنمية العالمية، أحد أبرز الخبراء الاقتصاديين على مستوى العالم المشهود لهم بالكفاءة والاحترافية في التحليل الاقتصادي، رؤية مختلفة عن المحللين والسياسيين في كتابه "إيجابيات التراجع .. لماذا يعد صعود الباقيين مفيداً للغرب؟"<sup>(16)</sup> يرى ان الانخفاض الاقتصادي النسبي المتحقق في الولايات المتحدة الأمريكية لا ينبغي ان يكون مصدر قلق على الاطلاق، يجب استقبال ذلك بإيجابية أكبر، بترك المجال للقوى الاقتصادية الأخرى للصعود كالصين والبرازيل والهند وبعض الدول الإفريقية التي تشير التحليلات الاقتصادية الى قدرتها مجتمعة على الإسهام بنسبة الثلثين من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030، ما يشكل قمة الاستفادة للاقتصاد الأمريكي من خلال قدرته على تصدير منتجاته المختلفة لهذه الاقتصاديات، الثراء السريع يعني زيادة القدرة على الاستهلاك.

بالرغم من أن الصين تقترب من تربع عرش الاقتصاد العالمي لكنها بعيدة كل البعد عن الكثير من دول العالم فيما يخص المؤشرات التي تعكس نوعية الحياة للمواطنين الصينيين، تحتل المركز 19 في قائمة مؤشرات الفساد العالمي، والمركز 67 في التساوي بين مستوى الأجور بين المرأة والرجل. يركز على أهمية الاستفادة من صعود القوى الأخرى نحو احتلال قمة الاقتصاد العالمي لصالح الولايات المتحدة والمواطنين الأمريكيين وللغرب، مثلما حدث في الماضي مع صعود الاقتصاد الياباني الذي اعتبرته الولايات تهديداً لمكانتها في قمة الاقتصاد العالمي. فقد تمكنت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفاذ إلى الأسواق الآسيوية والإفريقية وأمريكا اللاتينية بشكل سريع، 3/5 من منتجاتها تذهب للدول النامية، وزيادة النمو واعداد المتعلمين وجودة التعليم في هذه الدول سيقبل من نسب العنف، وقد صور الدور الأمريكي الحالي

<sup>15</sup> - RITIKA PASSI&HARSH V.PANT,Op cit.P.13

<sup>16</sup> - Charles Kenny, The Upside of Down : Why the Rise of the Rest is good for the West (USA: Basic Books 2014)

بما قامت به بريطانيا في القرن 19، بسيطرتها على موارد الدول، وكذا اتاحة الفرصة الحقيقية للاقتصاد الأمريكي والغربي للنهوض والسعي نحو القمة، يدعو الى ضرورة تجاوز النزعة التشاؤمية والخوف، ويمكن اعتبار الكتاب من الدراسات القليلة المتفائلة وهو ما سبب له انتقادات عديدة حول التفاؤل الزائد.

كتب وحرر ديفيد هيلد وشارلز روجر كتاب "الحكم العالمي في خطر"<sup>(17)</sup> ودافع عن قضيتين أساسيتين، الأزمات الاقتصادية الكبرى التي تزايدت منذ 2007، والتحول الكبير في القوة الاقتصادية والسياسية التي تحدث على المستوى العالمي، لينطلق من افتراض أن التفاعل بين هذه العوامل يعرض النظام الحالي للحكم العالمي لخطر محقق. مؤشرات الأزمات الجديدة المشكلة لأطر التحولات العالمية الجديدة: 2007 انهيار سوق الرهن العقاري أدى الى أزمة مالية واسعة في الولايات انتشرت الى أوروبا وبعض مناطق العالم، ومنذ ذلك الوقت والعالم يعيش الاضطرابات الاقتصادية الأكثر حدة، الاختلالات الاقتصادية العالمية والنزاعات على العملات، الانهيار الفعلي لجولة الدوحة للتنمية، الانتشار النووي، تصاعد بعض الاقتصادات الناشئة مثل الصين والهند، التهديدات الأمنية وغياب الامن في شمال وغرب افريقيا، والخليج الفارسي، ووسط وشرق آسيا، تعميق الأزمات البيئية، الملاحظ انه يرى أن الأزمات ليست قضايا منفصلة عن بعضها البعض، ولكل منها ديناميكيات خاصة بها، لكن التزامن بين هذه المشكلات أدى إلى تراكم المخاطر التي قد تؤدي إلى أزمة أكثر شمولاً في نظام الحكم العالمي.

ويمكن تفسير هذا التنامي في الأزمات العالمية في ظل عدة أسباب مشتركة، لعل من أهمها الطبيعة المعقدة لهذه القضايا التي تواجهها حالياً، فالاقتصاد العالمي أصبح قائماً على التكامل بين الدول ما جعل حل المشاكل يحدث ببساطة، كما ظهرت مجموعة جديدة من التحديات لم تواجهها الدول في الماضي، خاصة فيما يتعلق بالتوفيق بين قوانين الملكية الفكرية، وقوانين أمن المعلومات، ولوائح الصحة والسلامة البيئية، التي تختلف اختلافاً جذرياً بين الدول.

على الصعيد الأمني: توجد التحديات الأمنية التقليدية المرتبطة بالخلافات فيما بين الدول، اليابان والصين مثلاً، وبين القوى الغربية وإيران، والعرب وإسرائيل، وغيرها من الصراعات التي تسبب عدم الاستقرار على المستوى العالمي، الملاحظ أنه في الأعوام العشرين الماضية أنماطاً جديدة للتهديدات الأمنية، إذ اضحت الصراعات الداخلية أكثر تهديداً من الصراعات الدولية، مثل الصراعات الأهلية يمكن ان تهدد إقليمياً كاملاً، مثل الحالة السورية. كما تواجه الدول مجموعة أخرى من التهديدات الناشئة، تشمل الأشكال

<sup>17</sup> - David Held and Charles Roger (Editors), *Globale Governance at Risk*, (USA: Polity Press, 2013).

الجديدة للإرهاب المرتبطة بالدول الفاشلة والهشة، والإرهاب الإلكتروني، والقرصنة والأوبئة، ومن الصعب إدارة هذه التحديات الجديدة باستخدام آليات الحكم الموجودة لدينا الآن. ويبدو أن الآليات الحالية لإدارة شؤون العالم أصبحت غير قادرة على التعاطي مع الوضع الحالي الذي يشهد حالة من الترابط العالمي التي تعني أن المخاطر الناشئة في أحد أجزاء العالم تنتقل سريعا لجميع أنحاء العالم، محدودية قدرات المؤسسات العالمية على معالجة القضايا المتصاعدة، خاصة في ظل المتغيرات الجديدة، كظهور قوى جديدة مثل البرازيل، الصين، الهند، أندونيسيا، تركيا، وهو ما اشتمل على تحول كبير في موازين القوة الاقتصادية السياسية وإلى حد ما العسكرية.

لقد تغير النظام الدولي كثيرا وتم التراجع وإعادة النظر في الكثير من المسلمات التي قام عليها نظام ما بعد الحرب الباردة، حسب كتاب نعوم تشومسكي، "من يحكم العالم؟"<sup>(18)</sup>، أساسا لقد تغيرت مسلمة "تمط القيادة الأمريكية الأحادية للعالم"، مع وجود تراجع قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على التحكم في التفاعلات الدولية في ظل "معضلة القوة الأمريكية" فمن جهة، القدرات العسكرية الأمريكية الأضخم على المستوى العالمي، ومن جهة أخرى، تتورط في الصراعات الخارجية وليس لها القدرة على حسمها، وهذا ما أدى إلى تقويض صورتها كقوة عظمى منفردة. التحولات التي يشهدها النظام العالمي في الوقت الراهن من منظور تشومسكي، والتي ترتبط بشكل جوهري بالتحولات التي تشهدها الولايات المتحدة، فتراجع نفوذها في الكثير من المناطق العالم، كنتيجة للسياسات التي اتبعتها الولايات التي اثرت في النفوذ الأمريكي وأدت إلى أزمات. لم تعد الولايات تحكم العالم بشكل منفرد، مع بروز الفواعل الأخرى الدولاتية وغير الدولاتية، وكذا الدور المتنامي الذي تلعبه الحركات الاحتجاجية العالمية، ما تؤدي إليه من فرض القيود على تحركات بعض الدول حتى الولايات المتحدة.

التغيرات مرتبطة بالأسس التي قام عليها النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة، الذي قام على القوة العسكرية الأمريكية، لتحقيق درجة من الاستقرار في المناطق الرئيسية كشرق آسيا، أوروبا والشرق الأوسط، ولكن النظام الأمني الذي تخضع له هذه المناطق يتعرض لتهديدات جوهريّة خاصة من القوى الصاعدة كالصين وروسيا.

الصين غير راضية عن سياسات الولايات المتحدة في شرق اسيا، لذا سعت إلى تعزيز نفوذها في المنطقة عبر مسارين أساسيين، اقتصادي تجاري عن طريق المشاريع مثل احياء طريق الحرير بهدف دمج

<sup>18</sup> - Noam Chomsky, Who Rules the World? (New York: Metropolitan Books, 2016)

المنطقة ضمن النفوذ الصيني، وكذا الخروج من آسيا وصولاً إلى أوروبا وإلى نطق الشرق الأوسط، وبناء الموانئ في العديد من المناطق لتعزيز النفوذ. المسار الثاني هو إنشاء تكتلات موازية لمنافسة القيادة الأمريكية، 2015 إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية.

روسيا أصبحت تشكل تحدياً للولايات المتحدة، من خلال الهواجس الروسية تجاه النظام الأمني الأوروبي وحلف الناتو، والعمل على تشكيل شراكة استراتيجية مع أوروبا بعيداً عن النفوذ الأمريكي، وباتت تعتقد أن الناتو يشكل تهديداً بالنسبة لها، نتيجة توسعه إلى أوروبا الشرقية، والتعامل مع موسكو على أنها مجال حيوي لها، ما دفع موسكو لتبني سياسات أكثر راديكالية، جورجيا 2008، أوكرانيا 2014، للاستحواذ على مناطق نفوذها بعيداً عن الولايات المتحدة الأمريكية.

أما فيما يخص الشرق الأوسط، فقد تجلت من خلال مختلف السياقات المأزومة بها أزمة القيادة الأمريكية للنظام الدولي فقد أخفقت الولايات هناك في التوازنات الاستراتيجية التي سادت في المرحلة القطبية الأحادية، لم تعد قادرة على تحقيق الاستقرار الإقليمي والحفاظ عليه، أبرز الأمثلة الحرب على الإرهاب منذ إدارة بوش الابن بعد 2011 وما تلتها الحرب على أفغانستان وعلى العراق والنتائج الكارثية لهما على المنطقة، ومثال آخر هو الانتقائية في التعامل مع أزمات المنطقة، خاصة مساندة إسرائيل والتغاضي عن عدوانها. تطرق تشومسكي كذلك لمفهوم الذاكرة الحية Living Memory باستدعاء جرائم الآخرين ضد الغرب واستبعاد جرائم الغرب ضد الآخرين، الأمر الذي لم يعد مجدياً وعليها البحث عن مبادئ فعلية في سياستها الخارجية وأهمية الرأي العام الداخلي في تحقيق ذلك.

البرازيل: تعد البرازيل من أهم الدول المرشحة لتكون قطبا في أي نظام دولي تعددي، لكن ليس بسلاسة وإنما بمخاطر الصعود، خاصة الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة للتحويلات السياسية والاقتصادية الجارية منذ منتصف 2005 في فترة حكم "لولا دي سيلفا"، وقد كتب مايكل ريد، أهم الخبراء الغربيين بأمريكا اللاتينية، وكاتب عمود في مجلة الإيكونوميست البريطانية، كتاباً عنوانه: "البرازيل الصعود المضطرب لقوة دولية"<sup>19</sup>، تختلف البرازيل عن جيرانها بالحجم الكبير الذي يبلغ أكثر من نصف حجم القارة اللاتينية، وبالنظر لمخرجات الفترة الاستعمارية الطويلة منذ بداية القرن 15 إلى بداية القرن 19، إكتسبت خبرة في حل الأزمات عن طريق الإجماع لا الصراع، كما لها تجربة اقتصادية تنموية على يد الرئيس جيتوليو دورنيليس فارغاس (1930-1954) والذي أسس لـ "نظام الأمة" التي يحصل فيها الأفراد على المنافع

<sup>19</sup> - Michael Reid, The troubled rise of a global power, (New Haven, Yale University Press, 2014).

والمواطنة والإدماج الاجتماعي من الأعلى، لا عن طريق الديمقراطية وسميت بـ "النظام الموجه" وبالرغم ما نجم عنه من سياسات بناءة في الزراعة وغيرها من المجالات لأزيد من ثلاث عقود حتى الثمانينيات، فقد أنتجت المركزية الشديدة في الإدارة الاقتصادية، ما يعوق تحرير الاقتصاد. مع قدوم الرئيس دي سيلفا ذو الخلفية اليسارية الراديكالية معادية لتدخلات الدولة والديكتاتورية العسكرية ووصل إلى الاقتناع بضرورة تطبيق رأسمالية موجهة تلعب دورا اجتماعيا، اهم انجازاته رفع معدلات النمو العام الى 7,5%، لترتقي لخامس اكبر اقتصاد في العالم، والأكبر بين دول أمريكا اللاتينية، كما حققت البرازيل نجاحات في مجالات التعليم والتدريب والصحة والتطوير بالرغم من الأزمات والكوارث، واتجهت الدولة إلى فرض السياسة الحمائية. تمثلت والسياسات القاصرة في عدم استثمار الدولة في عمليات التنمية المستقبلية المستدامة، وهي السياسات المخيبة التي اتبعتها، ديما روسيف، ادى الى هبوط معدل النمو العام في اول عامين من رئاستها بالى 2% ما فاقم من الازمات الاجتماعية فخرج الملايين الى الشوارع من اجل تحسين الخدمات العامة، ما ادى في الاخير الى التساؤل حول نموذج التنمية الرأسمالية وتفاقم درجة الفساد، وتعوق هذه الازمات البرازيل عن الاستمرار في التأسيس لنفسها كقوة كبرى في النظام الدولي الحالي او المستقبلي، وقد اختارت في فترة سيلفا ألا تشارك مشاركة فعالة في الأزمات الدولية، ويعيب الكاتب على القيادة البرازيلية عدم الإفادة من الخبرات الغربية أو الأمريكية في التعاون الدولي، خاصة مع حروب مواجهة الإرهاب في أفغانستان، والشرق الأوسط، وأكبر دور لعبته البرازيل في التنظيمات الاقتصادية الدولية مثل البريكس، والعمل على مجابهة الهيمنة الغربية،

أشار إيان بريمر، في كتابه "القوى العظمى.. ثلاثة خيارات للدور الأمريكي في العالم"<sup>(20)</sup> إلى أن القوى الصاعدة الصين وروسيا والهند والبرازيل أثبتت قدرتها على رفض القيادة الأمريكية للنظام الدولي، وازدادت رغبتها في فرض سيطرتها ونفوذها في مناطق وجودها الحيوي، وبالرغم من تحول النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة إلى الأفول، إلا أن هذه القوى تواجه تحديات إقليمية معقدة تجعلها غير قادرة على تقديم بديل حقيقي للقيادة الأمريكية، إذ لا توجد قوة منفردة أو تحالف قوي يستطيع أن يقدم نسقا للقيادة العالمية مغايرا للذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية بديلا حقيقيا للقيادة الأمريكية. ركز على ضرورة تركيز السياسة الخارجية الأمريكية على التفوق الصيني سياسيا وعسكريا واقتصاديا، وكذا الاستقرار الاجتماعي إضافة إلى الإمكانيات الاقتصادية التي تؤثر وبشكل كبير على الاقتصاد العالمي.

**ثالثا: مسارات التغيير المفاهيمي وانتاج وصناعة المفهمة الجديدة**

<sup>20</sup> - Ian Bremmer, Three Choices for America's Role in the World, (New York: Portfolio, 2015).

إن التحولات الكبرى للنظام وفي العمق، أخرجت للسطح أحد الإشكاليات العميقة وهي إشكالية المفاهيم، حيث تشكل العلاقات الدولية أحد المجالات العلمية المنتجة لمفاهيم مركبة وهجينة من جهة، كما أنها تتميز بالحركية والتأسيس النظري. ويمكن اختيار أهم مفهومين مسيطرين وهما الإلزام، التغيير. التغيير في العديد من المفاهيم المحورية الكلية والجزئية الفرعية في السياسات العالمية: الدولة القومية، السيادة، الأمن، القوة، الفواعل...

كتب هولستي K.J.Holsti في 1998 مقالا مهما حول موضوع التغيير في العلاقات الدولية<sup>(21)</sup> وربطه بالتنظير وهو يؤسس لمنظور حول الألفية الجديدة، ومن النقاط الأساسية التي تعرض لها وهي ضرورة فتح أطر للنقاش الدائم حول معنى التغيير؟ لأي هدفين؟ وقد أشار إلى نقطة مهمة وهي أننا نعيش في عالم ذو تغيرات عميقة، لكن نظرتنا للعالم لم تتغير بعد. وللخروج من "السجن الفكري"، يجب تجاوز استعمال المفاهيم التي كانت ذات أسس نظرية وتفسيرية من قبل، لكنها لم نعد تملك القدرة على رصد الأشياء الجديدة في العالم، ومنه يجب إعادة النظر وبرمجة الجهاز المفاهيمي من جديد للنظر للعالم من منحنى جديد، لأن العصر الجديد "New Era" تجرى فيه تحولات جذرية ومنه القواعد واللعب في العلاقات الدولية انتقلت وتغيرت كذلك. كما روجت الولايات المتحدة الأمريكية للنظام الدولي/العالمي الجديد، ويكمن الإشكال في مفردة جديد، ما يطرح التساؤل: متى يصبح النظام جديداً؟

من جهة أخرى، ضرورة التنويه بوجود الإلزام العميقة في النظام الدولي الليبرالي وفق مؤشرين أساسيين وهما فوز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية في 08 نوفمبر 2016، بموافقة 52% من البريطانيين لمصلحة الخروج من الاتحاد الأوروبي مقابل 48% لمصلحة البقاء في استفتاء 23 يونيو 2016، وهما الدولتان المؤسستان لنظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، هذا ما يؤشر لمرحلة جديدة من تطور نظام الدولي. كما يتعزز التحول في النظام في تزايد قوة الدول غير الغربية التي لم تشارك في تأسيس النظام الحالي والفاعلين من غير الدول المناهضين للقيم الليبرالية.

جاء في مقال مجلة الشؤون الدولية<sup>(22)</sup>، التابعة للمعهد الملكي للشؤون الدولية، (شاثام هاوس)، في بريطانيا جدلا حول استمرارية النظام الليبرالي الدولي في ظل التطورات المتسارعة، بطرح مختلف التساؤلات: هل ما يزال مفهوم الليبرالية هو المفتاح الأساسي للنظام الدولي؟ هل سيستمر النظام الليبرالي

<sup>21</sup> - K.J.Holsti, The Problem of Change in International Relations Theory, Institute of International Relations, The University of British Columbia, Working Paper No. 26, December 1998.

<sup>22</sup> - G. John Ikenberry, Inderjeet Parmar and Doug Stokes, Introduction: Ordering the world? Liberal internationalism in theory and practice, International Affairs, Vol. 94, no.1, January 2018, p.51.

الدولي في ظل غياب القيادة والتدخل الغربي الأمريكي؟ كيف سيتغير النظام الدولي مع صعود بعض الأنظمة السلطوية القومية الشعبوية اليمينية؟ هل هناك بديل لإعادة تقويم أو إعادة صياغة أشكال النظام الدولي الغربي؟ والملاحظ أن الإشكالية الأساسية المعالجة في هذا المقال وفي السنوات القليلة الماضية هي عدم ثبات الأوضاع وزيادة وتيرة التحولات، ومنه، زيادة الدعوات "لإعادة النظر". كما طرح تقرير مؤتمر ميونيخ للأمن<sup>(23)</sup> في دورته 54، ضمن موضوعاته حول القضايا الامنية الرئيسية، أزمات النظام الدولي الذي اصبح أقل ليبرالية، وأقل ارتباطا دوليا، وأقل تنظيما، وتراجع القيم الحقوق والحريات والقيم الديمقراطية الليبرالية في العالم، مع تراجع الدعم الامريكي لها، وهذا ما سيقود، للحديث عن النظام الدولي "ما بعد الغربي".

كما كتب جون ايكنبيري في نفس عدد مجلة الشؤون الدولية، عن "نهاية النظام الدولي الليبرالي"<sup>(24)</sup>، معتبرا أن التهديدات التي يواجهها النظام لا تأتي من القوى الصاعدة غير الغربية فقط، وإنما من الدول التي أسست هذت النظام ولم تحم مكاسب سبعة عقود من التعاون. ومع ضعف أسس نظام الهيمنة الليبرالي، يتم التحول في مركز القوة الدولي، ومنه التحول من "نظام الهيمنة الأمريكية" إلى "نظام الهيمنة الصيني" بصعود القوى غير الغربية.

كما كتب جاك سوليفان، "عالم ما بعد ترامب"<sup>(25)</sup>، باعتباره تهديد حقيقي لكل من الديمقراطية الأمريكية وللنظام الدولي، ذلك أن سياسته الداخلية يمكن أن تجر لأزمات دستورية، والخارجية إلى حرب تجارية مدمرة أو حرب نووية، ولكن هذا لا يعني التشاؤم والقول بنهاية النظام الدولي، وإنما السعي للحصول على مزيد من النفوذ الدولي، ذلك أن الصين لا تترقي إلى استبدال مؤسسات النظام الحالي، بل تدعو "للإصلاحات" داخل نفس النظام والمزيد من الانخراط فيه في ظل القواعد والأسس الراهنة. كما لاحظ الكاتب وجود استمرارية في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه حلفائها في أوروبا وآسيا أكثر من التغيير، أي أنه "ترامب" بحاجة إلى النظام الحالي بقواعده ومؤسساته خدمة للمصالح الأمريكية.

<sup>23</sup>-Munich Security Report 2018: To the Brink and Back?, p.6-10.

<sup>24</sup> - G .John Ikenberry, The end of liberal international order?, International Affairs, Vol. 94,:no.1, January 2018, p.07-23.

<sup>25</sup> -Jake Sullivan, The World After Trump: How the System can Endure?, Foreign Affairs, Vol. 97, Issue 2, Mar/Apr2018,p.10-19.

مقال آخر، لأدم بوسين، "الاقتصاد العالمي ما بعد أمريكا"<sup>(26)</sup>، يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية تتواصل في التراجع عن قيادة الاقتصاد العالمي، وهو تهديد للمكاسب الاقتصادية ونمو أبطأ لحلفائها، ونمو أسرع للصين وللأنظمة الاستبدادية الأخرى، ما يؤدي إلى انفجار الصراعات في العقود القادمة.

أطلق العديد من الباحثين مصطلح الهيمنة الليبرالية كاستراتيجية أمريكية كبرى وأداة للهيمنة على النظام الدولي، لكن كتب باري بوسين مقالا بعنوان: "صعود الهيمنة غير الليبرالية"<sup>(27)</sup> وهي الاستراتيجية التي تبناها الرئيس ترامب، بتعزيز القوة العسكرية الأمريكية دوليا، مع التخلي عن تصدير الديمقراطية وانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من العديد من الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف. أي هي استراتيجية قائمة على التخلي عن المؤسسات الاقتصادية الدولية، لأنها تضر بالمصالح الاقتصادية الأمريكية، انسحاب من الشراكة عبر المحيط الهادي وإعادة التفاوض على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، مقابل تفضيله الترتيبات التجارية الثنائية لسهولة مراجعتها وتطبيقها والتراجع عن استراتيجية بناء الديمقراطية في الخارج، مكلفة وغير ناجحة. الجدير بالملاحظة أن مختلف العناوين السابق ذكرها وغيرها، لا يمكن اعتبارها مجرد عناوين كتب ومقالات، وإنما ستعرف انتشارا عالميا وتعبّر عن العالم كيف يفكر وتدخل مفاهيمها ضمن الاستعمالات اليومية في الدراسات والتحليل.

#### الخاتمة:

- أهم نقطة يمكن الختام بها هو انتعاش وتجدد وتصاعد حدة أشكال الجدل حول المرحلة الحالية المتبلورة.
- إن النظام الدولي في استمراريته، يمكن أن يرى انتقالات في توزيع القوة والقوى الاجتماعية، ولكن بطرق عرضية ذات خاصية الاستمرار التدريجي.
- الهندسة الدولية القائمة تستمر في التعرض للنقد، حتى لو أن مصالح الذين صنعوا ووضعوا تلك المؤسسات انتهت أو تغيرت. ومنه، ثمن الإبقاء على النظام الحالي تكون أقل من تكاليف تكوين والحفاظ على نظام أو أنظمة جديدة.
- المكاسب المحققة من استمرار النظام الحالي يمكن أن تُثني المتنافسين الصاعدين الجدد على القوة لإحداث تغييرات وهندسة جديدة للنظام الدولي.

<sup>26</sup> - Adam S.Posen, The Post- American World Economy: Globalization in the Trump Era, Foreign Affairs, Vol. 97, Issue 2, Mar/Apr2018,p.28-38.

<sup>27</sup> - Barry R Posen, The Rise of Illiberal Hegemony: Trump Surprising Grand Strategy, Foreign Affairs, Vol. 97, Issue 2, Mar/Apr2018,p.20-27.

- إن أهم تغيير حدث منذ نهاية الحرب الباردة هو الدخول في حالة موسعة وعميقة لمختلف أشكال اللاتماثل.
- بروز مفاهيم جديدة معبرة عن المرحلة الحالية: المابعديات، ما بعد الحرب الباردة، الحرب الباردة الجديدة، ما بعد أمريكا، ما بعد ترامب، ما بعد النظام الليبرالي الدولي... كتعبير عن ملامح تشكل وإعادة صياغة أنظمة ونماذج جديدة لم تترسخ بعد أشكالها ومبادئها ومؤسساتها، بالمقابل تتلاشى الأنظمة الحالية القائمة وتتحوّل تدريجياً لأنظمة قديمة من الحتمي تجاوزها، وهذا ما يفتح باب النقاش الواسع والمعقّد لدى المنظرين ومنظري العلاقات الدولية تحديداً لدراسة وتفسير هذا الوضع الجديد.
- مثلما حدث في شهر آب/أغسطس من سنة 1952، لما نشرت المجلة الفرنسية الأوبزرفاتور L'Observateur واحداً من أهم مقالات القرن العشرين تحت عنوان "عولم ثلاثة وكوكب". صار ذلك المقال الذي لم يتجاوز طوله نصف الصفحة معروفاً على اتساع العالم بأنه هو من أوجد مفهوم العالم الثالث، يمكن أن تتوجد تُصاغ العديد من المفاهيم الجديدة في القرن الواحد والعشرين من خلال مقالات، دراسات وكتب مختلفة وذات مضامين جديدة تعبر عن مبادئ وروح العصر الجديد.